المجلس التنفيذي
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية أوزبكستان

الوثيقة: EB 2022/137/R.22/Add.1

بند جدول الأعمال: 12(أ)(2)(أ)

التاريخ: 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة من 2023 إلى 2027 لجمهورية أوزبكستان.

الأسئلة التقنية

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Kouessi Maximin Kodjo
موظف التقييم الرئيسي
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: k.kodji@ifad.org

أولا- الخلفية والتعليقات العامة

1- **في عام 2021 أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق أول تقييم للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري في أوزبكستان والذي يغطي الفترة من 2011 - عندما انضمت أوزبكستان إلى الصندوق - إلى 2020.**

وفي الوقت نفسه، أجرى مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييم أداء لمشروع دعم البستنة الممول من الصندوق. وتضمّنت حافظة هذه الفترة ثلاثة مشروعات لقروض (بما في ذلك المنح)، ومنحتين إقليميتين، وأنشطة غير إقراضية متعددة (إدارة المعرفة، والشراكات، والمشاركة في السياسات).

2- ووجد تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أن الإنجاز الإجمالي للاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري للصندوق كان مرضيا إلى حد ما. وأشار تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى أنّ البيئة السياسية والاقتصادية في عام 2011 مثلت تحديات وأنه قد أحرز تقدم كبير منذ ذلك الحين. ويُعرف الصندوق بتركيزه على العمل مع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (*dehkans*) وعلى قيادة أنشطة البستنة ومنتجات الألبان. ومع ذلك، بسبب الضعف في الرصد، كان من الصعب التحقق مما إذا كان قد جرى الوصول إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (*dehkans*) الأشد فقرا. وثبت أنه من الصعب إشراك النساء والشباب في أنشطة المشروعات.

3- **التحديات**. وشكّل التفاوت بين وثائق تصميم الصندوق ودراسات الجدوى التي تعدها الحكومة تحدّيا مستمرا (واجهه كل الشركاء الانمائيين)، ما أدّى إلى تأخيرات كبيرة وتغيير في التركيز. وكان من المقرر وضع نهج لسلسلة القيمة في مرحلة تصميم المشروعات اللاحقة، ولكنه لم يكن واضحا جدا في التنفيذ، مع بقاء التركيز على الإنتاج. وتردّدت الحكومة في استخدام أموال القروض لأنشطة بناء القدرات على الرغم من أهميتها. وأدى التحول في التركيز الجغرافي والقطاعي بين المشروعات إلى الحد من توحيد النتائج. ولم يكن هناك اتساق داخلي كاف بين البرنامج الإقراضي والبرنامج غير الإقراضي، ولم يُركز بصورة كافية على إدارة المعرفة والحوار بشأن السياسات.

4- **وقدّم تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري أربع توصيات،** جرت الموافقة عليها في الاتفاق عند نقطة الإنجاز الذي وقّعت عليه الحكومة والصندوق. فكانت: (1) إعداد استراتيجيات استهداف أكثر فعالية من أجل الوصول إلى النساء والشباب وأكثر الناس فقرا، باستخدام سلاسل القيمة المناصرة للفقراء؛ وتجنب استحواذ النخبة (2) أن يشمل خطة عمل متماسكة وحيوية للأنشطة غير الإقراضية ويتيح فرصا للمشاركة مع القطاع الخاص مع نظرية تغيير وتركيز أوضح ؛ (3) إعداد نظم رصد وتقييم متينة على مستوى المشروع مع تقديم تعقيبات إلى إدارة المشروع والمستفيدين للسماح بالإدارة التكيفية؛(4) تعزيز الحضور القطري، مما يسمح بوضع البرامج المعززة ودعم التنفيذ العملي.

5- **ويتضمّن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة من 2023 إلى 2027 نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري واستنتاجاته وتوصياته**. تتناول الأهداف الاستراتيجية الثلاثة أهم المسائل التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة: الهدف الاستراتيجي 1: زيادة قدرة صغار المنتجين على الصمود وانتاجيتهم من خلال التدخلات المستدامة التي تركز على الموارد الطبيعية، ولا سيما الأراضي والمياه؛ والهدف الاستراتيجي 2: تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى النظم الغذائية والأسواق الزراعية المجدية من خلال زيادة القدرة التنافسية لسلسلة القيمة، والنهوض الابتكار، وإقامة روابط أعمال معززة؛ الهدف الاستراتيجي 3: بيئة تمكينية محسّنة لتحقيق التحول الريفي الشامل. ويدمج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أيضا مواضيع التعميم الأربعة في الصندوق: البيئة وتغير المناخ (اللذان شكّلا التركيز الأساسي لأحد الأهداف الاستراتيجية في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق)؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والشباب؛ والتغذية.

ثانيا- تعليقات محددة

6- **ويعدّ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وثيقة جرى إعدادها جيدا،** تظهر تحسينات مقارنة مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعام 2017 – 2021 وتتضمن الكثير من استنتاجات تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري وتوصياته. وقد أسفرت عملية التشاور والتصميم الشاملة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية عام 2022، بما في ذلك النظر في بعض الدروس المستفادة من المشروعات، عن استراتيجية شاملة ومجموعة من الأنشطة. ويرتبط إطار إدارة النتائج ارتباطا وثيقا بالحكومة المعنية، واستراتيجيات الصندوق، والالتزامات الدولية.

7- **ويعترف مكتب التقييم المستقل في الصندوق باستراتيجية الاستهداف المعززة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية** بما في ذلك الحصص الواضحة للمجموعات المحرومة بالإضافة إلى التحسينات في الاستهداف الجغرافي. وجرى التأكيد على أنشطة سلسلة القيمة بشكل صحيح إلى جانب الإنتاج، لكن يبقى من غير الواضح كيف سيسعى الصندوق إلى التغلب على بعض المشاكل المحدّدة. وتعتبر مثلا عدم القدرة على استخدام الأراضي كضمان، ما يمنع خصوصا المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة (*dehkans*) والنساء من الحصول على القروض؛ وتفضيل البنوك إصدار قروض أقل بقيمة أكبر (مانحين بذلك الأفضلية إلى النخبة) صعبة الحل ما لم يطبّق الصندوق شروطا أكثر صرامة فيما يتعلق بالمجموعات المستهدفة للحصول على القروض (مثل تحديد حصص للنساء أو الفئات ذات الدخل المنخفض). وسيلزم القيام بعمل هام لتحسين الفهم المحلي لمفهوم منصة أصحاب المصلحة/ الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين وإتاحة المرونة الكافية لسلاسل القيمة القائمة على الطلب.

8- **وأشار تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري إلى مشكلة مهمة في أنشطة قطاع الألبان** في مشروع تطوير سلاسل قيمة منتجات الألبان ومشروع تنويع وتحديث الزراعة؛ ويكمن ذلك في التركيز على شراء العجول المستوردة، مع توجيه معظم الأموال التي اقترضها المستفيدون نحو هذا النشاط. ومع ذلك، لم ينتج عن الوراثة المحسّنة زيادة كبيرة في انتاج الحليب وسبل عيش المزارعين بسبب سوء تغذية الماشية ومسكنها والدعم الإضافي المحدود. وأُقرّ ذلك باختصار في الذيل الثالث من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ولكن ليس في النص الرئيسي. وسيكون من المهم التأكيد على التحسينات في التغذية وتربية الحيوانات خلال التنفيذ المستقبلي ورصد هذه المسألة عن كثب لتفادي تركيز الدعم على خطة شراء كهذه.

9- **ولم يتناول برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الصعوبات الكبيرة التي تسببها عملية الموافقة في أوزبكستان-** وتحديدا الحاجة إلى إجراء دراسة جدوى منفصلة تماما، الأمر الذي أدى إلى تأخيرات بالإضافة إلى تغييرات كبيرة في خطط المشروعات. وأقرّ شركاء إنمائيون آخرون بأن ذلك يشكل مشكلة مهمة. وسيكون من المهم توفير تحديث بشأن كيف حلّت هذه المسألة.

10- وفي حين أن الحرب في أوكرانيا جرى تناولها في ذيول الوثيقة، وذكرت باختصار في جدول المخاطر، يبدو أنه قلّل من شأن المخاطر المحتملة على الاقتصاد والمشروعات المقررة. ويعدّ مثلا مرفق تمويل التحويلات المقترح، اقتراحا مبتكرا للاستثمار الإنتاجي للتحويلات المالية. ولكن من المرجح أنه على الأقل في الأجل المتوسط وبسبب الانكماش الاقتصادي في الاتحاد الروسي، ستزيد نسبة المهاجرين العائدين وستنخفض التحويلات المالية، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الأسواق.

11- ويفيد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية أن حافظة الاستثمار ستتألف من برنامج تطوير سلاسل قيمة منتجات الألبان ومشروع تنويع وتحديث الزراعة. وأُدرج برنامج تمويل القطاع الخاص في الصندوق (مقرر) في إطار برنامج تطوير سلاسل قيمة منتجات الألبان. وليس واضحا ما إذا كان مشروعا قائما بذاته أم جزءا من برنامج تطوير سلاسل قيمة منتجات الألبان.

12- ويتعيّن تحسين تعريف بعض النواتج في **نظرية التغيير في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية**. فالتدريب مثلا هو مدخلات – وستكون النواتج نتاج التدريب. وتعدّ الافتراضات عناصر مهمة في نظرية التغيير لأنها تفسّر الظروف الكامنة اللازمة وراء حدوث التغيير ويمكن تقييمها خلال التنفيذ. ويقترح مكتب التقييم المستقل في الصندوق إضافة الافتراضات الإضافية وتحديد الافتراضات الحالية على نحو أوضح. وينبغي لنظرية التغيير النظر فيما إذا كانت المعايير الثقافية تدعم النساء والشباب في الحصول على القروض أو الحصول على التدريب. ويتعيّن النظر أيضا في الافتراضات المتعلقة بالآثار المحتملة لتغير المناخ أو الحرب في أوكرانيا.

ثالثا- ملاحظات ختامية

13- ويعرب مكتب التقييم المستقل في الصندوق عن تقديره لتحسّن جودة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وإشارته الشاملة إلى نتائج تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري، واستنتاجاته، وتوصياته. وينبغي أن تحظى مسائل تخلف الأداء والأثر باهتمام الإدارة المستمر، وينبغي اتخاذ الإجراءات التصحيحية في إطار البرنامج القطري. ومع إنشاء مكتب الصندوق في طشقند، ستتمثل إحدى المهام الهامة بإشراف أوثق على المشروعات (بما في ذلك الاسترشاد ببيانات الرصد للإدارة التكيّفية)، ودعم العمليات غير الإقراضية.